Women
Journalists
Without
Chains
فلسطين
الإبادة والضم
wjwcorg
صحفيات بلاقيود

شهد عام 2025 استمراراً وتصعيداً للانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان في فلسطين، حيث تواصلت حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة للعام الثالث على التوالي، وتعمّقت سياسات القمع والضم الزاحف في الضفة الغربية. لقد رسّخ هذا العام واقعاً مأساوياً من القتل والتدمير والتهجير القسري، في ظل منظومة فصل عنصري (أبارتهايد) متكاملة، وإفلات شبه تام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي من العقاب، مما شجع على ارتكاب المزيد من الجرائم التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعليه، فإن هذا التقرير يؤسس سجلاً موثقاً لهذه الانتهاكات، بهدف دعم جهود المساءلة الدولية ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب التي تُمكّن من استمرار مثل هذه الجرائم.

أولاً: الإطار القانوني والسياسي

إن تحليل الإطار القانوني والتشريعي الذي تستخدمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي يكتسب أهمية استراتيجية، لأنه يكشف عن الطبيعة الممنهجة للانتهاكات ويوضح كيف يتم توظيف القانون كأداة للقمع وتبرير الجرائم. إن السياسات والممارسات الإسرائيلية، بما في ذلك التشريعات الجديدة التي تم إقرارها، تشكل انتهاكاً صارخاً وواضحاً للقانون الدولي الإنساني، وعلى رأسه اتفاقيات جنيف، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتتجاهل بشكل متعمد القرارات والأحكام الصادرة عن أعلى الهيئات القضائية الدولية.

أ. سياق الاحتلال والحصار طويل الأمد

لفهم حجم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، لا بد من استحضار السياق التاريخي. أصبح القطاع ملجأً للاجئين الفلسطينيين بعد نكبة عام 1948، وخضع للاحتلال المباشر عام 1967، ومنذ عام 2007، فرضت إسرائيل حصاراً خانقاً عليه حوّله إلى ما يشبه "سجناً مفتوحاً". يعيش في هذه المساحة الجغرافية المحدودة التي لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً، أكثر من 2.3 مليون إنسان، مما يجعلها إحدى أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم. هذا الحصار المشدد قيّد حركة السكان، وقطع وصول الغذاء والدواء والمستلزمات الأساسية، وخلق بيئة إنسانية مأساوية. وحتى قبل اندلاع الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كانت غزة تعاني من هجمات متكررة باستخدام أسلحة محرمة دوليًا، مما يؤكد أن حرب 2023-2025 هي تصعيد لسياسة طويلة الأمد.

ب. انتهاك القانون الدولي في الضفة الغربية

تتجاهل إسرائيل بشكل كامل الإجماع القانوني الدولي بشأن عدم شرعية احتلالها وسياسات الضم في الضفة الغربية. فبالرغم من صدور رأي استشاري من محكمة العدل الدولية في يوليو 2024 يؤكد عدم قانونية الاحتلال، وقرار لاحق من الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024 يدعو لإنهاء الاحتلال خلال عام واحد، استمرت سلطات الاحتلال في سياساتها القائمة على القتل خارج نطاق القانون، وتدمير الممتلكات، وتوسيع المستوطنات، في تحدٍ واضح لقرارات المجتمع الدولي.

ج. تشريع القتل: قانون عقوبة الإعدام

في خطوة تصعيدية خطيرة، أقرت لجنة الأمن القومي في الكنيست الإسرائيلي في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 مشروع قانون يقضي بتطبيق عقوبة الإعدام على المعتقلين الفلسطينيين. ووفقاً لتحليل المنظمات الحقوقية، فإن "أخطر ما في مسودة التشريع الجديد أنه يسري بأثر رجعي"، وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية. الهدف المعلن من هذا القانون، الذي يروج له اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية، ليس الردع، بل "الانتقام أو

الثأر"، خاصة وأنه يستهدف بشكل أساسي المعتقلين الفلسطينيين بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، مما يفتح الباب أمام عمليات إعدام جماعية محتملة.

د. تصاعد المساءلة الدولية: قرارات المحاكم ومواجهة التشريعات المحلية للاحتلال

في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) رأياً استشارياً ذا أهمية قصوى بناءً على طلب الجمعية العامة، حيث أيدت بشكل قاطع ولاية الأونروا ورفضت مزاعم إسرائيل ضدها، مؤكدة أن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، ملزمة برفع القيود وتسهيل عمليات الإغاثة للوكالة.[1] هذا الرأي ربط الولاية الأساسية للأونروا بإعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وكانت السلطات الإسرائيلية قامت بسن تشريعات في يناير/كانون الثاني 2025 تهدف عملياً إلى حظر عمليات الأونروا في القدس الشرقية ومنع الاتصال مع مسؤوليها، مما خلق صراعاً مباشراً بين أعلى سلطة قضائية دولية والإرادة التشريعية الداخلية للاحتلال.[2]

تزايدت جهود المساءلة الفردية والمؤسسية بصدور مذكرات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في نوفمبر 2024 بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت، بالإضافة إلى القائد العسكري لحماس محمد الضيف، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI) تقريراً في 16 سبتمبر/أيلول 2025 خلص إلى أن إسرائيل ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023.[3] وقد اعتمد هذا الاستنتاج على تحليل الركنين المادي والمعنوي للجريمة، بما في ذلك القصد الخاص بالإبادة المستدل عليه بتصريحات المسؤولين. هذه التطورات تزيد من الضغط على الدول الثالثة للتعاون وتضع المساءلة في صميم أي جهود مستقبلية للتعافي وبناء السلام.

ثانياً: الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة والحقوق المدنية

شهد عام 2025 هجوماً غير مسبوق على الحق الأساسي في الحياة للمدنيين الفلسطينيين. ففي قطاع غزة، تواصلت حرب الإبادة الجماعية عبر القصف العشوائي والتجويع المتعمد وتدمير مقومات الحياة. وفي الضفة الغربية، تصاعدت عمليات القتل الممنهج والتهجير القسري وتدمير سبل العيش، في إطار استراتيجية تهدف إلى ترسيخ الضم وتفكيك المجتمع الفلسطيني.

1- حرب الإبادة في قطاع غزة

أ. القتل، النزوح، محو البنية التحتية

تُظهر الإحصاءات الأولية أن عدد القتلى في قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 قد وصل إلى 69,176، منهم أكثر من 20,000 قتيل سقطوا منذ مطلع عام 2025 وحده. وتؤكد البيانات أن غالبية الضحايا هم من الأطفال والنساء. هذا الرقم لا يشمل آلاف المفقودين الذين ما زالوا تحت أنقاض المباني المدمرة، مما يجعله مرشحاً للارتفاع بشكل كبير.[4]

بين الضحايا جرى المصورة فاطمة حسونة في 16 أبريل/نيسان 2025، حيث قُتلت بقصف إسرائيلي مع عشرة من أفراد عائلتها بقصف منزلهم. كانت فاطمة من أبرز الصحفيات اللواتي وثّقن جرائم الحرب ضد المدنيين، واشتهرت بتغطيتها للمعاناة الإنسانية في شمال غزة رغم الحصار والتجويع. واصلت فاطمة عملها حتى اللحظة الأخيرة، رغم

[1] https://www.unrwa.org/icj-advisory-opinion-israel-obligations-key-conclusions-relating-unrwa

[2] ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session60/advance-version/a-hrc-60-crp-3.pdf

[3] https://www.un.org/unispal/document/commission-of-inquiry-report-genocide-in-gaza-a-hrc-60-crp-3/

[4] بناءً على تحليل الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، ومرصد شيرين، حتى 8 نوفمبر 2025

أنها فقدت 11 فرداً من عائلتها في قصف سابق عام 2024، وكانت تستعد للزفاف، مما يجسد الخسارة الفادحة للحياة والمستقبل التي تمثلها هذه الهجمات.

استمرت القوات الإسرائيلية بتنفيذ الهجمات العشوائية في مناطق مكتظة بالسكان منذ مطلع 2025، واستخدمت أسلحة شديدة الانفجار، ذات تدمير واسع، وروبوتات مفخخة، دون التمييز بين أهداف مدنية وعسكرية. الأسواق، الأحياء السكنية، المدارس، والملاجئ كلها تحولت إلى ساحات موت. حتى مدارس "الأونروا" التي كانت تؤوي نازحين لم تسلم، وتعرضت للقصف دون سابق إنذار، وكشفت خلال الأشهر الأخيرة، من تدمير الأبراج السكنية والأحياء التاريخية والبلدات بكاملها، وتحديداً في رفح وجباليا وبيت لاهيا. وجرى توثيق إلقاء قوات الاحتلال ما يقارب 200,000 طن من المتفجرات على قطاع غزة، مما أدى إلى تدمير نحو 90% من بنيته التحتية، وتضرر أكثر من 440 ألف وحدة سكنية. وقد خلّف هذا الدمار الهائل أكثر من 55 مليون طن من الركام. وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2025، قصفت إسرائيل 293 مركزًا للإيواء، بعض هذه المراكز تعرض للقصف أكثر من عشر مرات. ووجدت نحو 288 ألف أسرة فلسطينية نفسها بلا مأوى. [5]

نتيجة لذلك، تعرض أكثر من مليوني فلسطيني للنزوح القسري، واضطر بعضهم للنزوح أكثر من عشر مرات. مشاهد عودة النازحين في أكتوبر 2025 إلى منازلهم المدمرة كشفت عن عمق الكارثة. هذه الممارسات تمثل انتهاكاً فاضحاً للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، وتُعد جريمة ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي، كونها جزءاً من سياسة ممنهجة تهدف إلى تغيير الواقع الديموغرافي للقطاع.

ب. العنف المنهجي ضد النساء

تحملت النساء الفلسطينيات العبء الأكبر من حرب الإبادة في غزة، حيث تعرضن لأعباء متعددة ومروعة:

- **القتل:** قُتلت 12,500 امرأة، بينهن أكثر من 9,000 أم. [6]
- **الترمل:** فقدت نحو 21,200 امرأة زوجها، وأصبحت مسؤولة عن إعالة أسرتها في ظل ظروف مستحيلة.
- **الصحة الإنجابية:** سُجلت 12,000 حالة إجهاض نتيجة الظروف القاسية، وما زالت قرابة 107,000 امرأة حامل ومرضع يواجهن الخطر بسبب نقص الغذاء والرعاية.
- **النزوح:** أصبحت ما يقارب مليون امرأة وفتاة نازحة، يعانين من فقدان الخصوصية وانتشار الأمراض.

وامتدت الوحشية الإسرائيلية إلى الأجنة، بما في ذلك تلك المخزنة في المركز الطبي الوحيد المخصص لمشكلات الإنجاب، بهدف حرمان النساء من الإنجاب. وحُرمت أكثر من 5,000 امرأة مصابة بالسرطان من العلاج المنقذ للحياة.

ج. انهيار المنظومة الصحية والحق في الصحة

تحولت غزة إلى بيئة خطرة صحياً بسبب التدمير الكامل لشبكات المياه والصرف الصحي وتلوث التربة والمياه. وقد شنت قوات الاحتلال هجوماً ممنهجاً على المنظومة الصحية، تمثل[7] في:

- مقتل 1,701 من الكوادر الطبية.
- استهداف 788 منشأة طبية.

[5] الإعلام الحكومي في غزة، عامان من الإبادة، 10 أكتوبر 2025
[6] المصدر السابق
[7] تصريح صحفي لوزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، بتاريخ 7 أكتوبر 2025

- تدمير 197 سيارة إسعاف.
- خروج 25 مستشفى عن الخدمة بشكل كلي أو جزئي.

وفي دليل ملموس على الاستهداف المتعمد، تم العثور صبيحة عيد الفطر في مارس 2025 على 14 جثة من الكوادر الطبية في حي الحشاشين برفح، بعد أن فُقد الاتصال بهم لأيام. تم التعرف على 8 مسعفين من الهلال الأحمر، و5 من طواقم الدفاع المدني، وجثة مجهولة الهوية، حيث تم إعدامهم وكان بعضهم مقيد الأيدي ومصاباً بأعيرة نارية في الرأس والصدر. كما قُتل الطبيب مروان السلطان، مدير المستشفى الإندونيسي، في قصف استهدف منزله.

في 2 يوليو/تموز2025، قتلت إسرائيل الطبيب مروان السلطان، مدير المستشفى الاندونيسي في قطاع غزة، وبحسب بيان وزارة الصحة في قطاع غزة، فإن الطبيب السلطان استشهد برفقة عدد من أفراد أسرته جراء قصف استهدف منزله غربي مدينة غزة.

د. استخدام التجويع كسلاح حرب

منذ مارس/آذار 2025، أغلقت سلطات الاحتلال جميع المعابر ومنعت دخول المساعدات الإنسانية، مستخدمة التجويع كسلاح حرب. وقد أدت هذه السياسة إلى نتائج كارثية، حيث توفي 460 شخصاً بسبب الجوع حتى 8 أكتوبر /تشرين الأول 2025، بينهم 154 طفلاً. كما أصيب أكثر من 51 ألف طفل بأمراض مرتبطة بسوء التغذية. وقد حذر صندوق الأمم المتحدة للسكان من أن تأثيرات سوء التغذية ستمتد "لأجيال"،[8] مسببة مشكلات صحية مدى الحياة

[8] الأمم المتحدة: تأثيرات سوء تغذية الحوامل والرضع بغزة ستمتد أجيالا، الجزيرة، 23 أكتوبر 2025

للأطفال. وفي مثال صارخ على هذه السياسة، كشف المتحدث باسم اليونيسف أن إسرائيل ما زالت تحتجز 938 ألف عبوة من حليب الرضع.

هـ. إبادة قطاع التعليم

تعرض الحق في التعليم لهجوم مدمر، حيث قتلت إسرائيل أكثر من 20 ألف طالب وطالبة، ونحو 830 معلماً، و193 أكاديمياً. وأدى القصف الممنهج إلى تدمير نحو 90% من المدارس، مما حرم أكثر من 700 ألف طالب من التعليم للعام الثالث على التوالي.

2- تصعيد القمع والضم الزاحف في الضفة الغربية

أ. القتل خارج نطاق القانون

أسفر التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 عن مقتل 1,070 فلسطينياً، منهم 235 قتيلاً منذ بداية عام 2025.

تمثل جريمة استهداف سندس شلبي في فبراير/شباط 2025، صورة للجريمة الإسرائيلية، حيث استهدف جنود الاحتلال سندس شلبي (23 عاماً)، وهي حامل في شهرها الثامن، وزوجها يزن أبو شعلة في مخيم نور شمس [9]. أطلق الجنود النار على الزوجين، ثم اقترب أحدهم من سندس وهي تنزف وأطلق عليها النار مرة أخرى. ورغم حصول الطواقم الطبية على إذن بالدخول، قام جيش الاحتلال بعرقلتهم واعتقالهم، ولم يتمكنوا من الوصول إلا بعد ساعات ليجدوا أن سندس وجنينها قد فارقا الحياة.

ب. الاعتقال المنهجي والتعذيب

تصاعدت حملات الاعتقال بشكل غير مسبوق لتصل إلى أكثر من 20 ألف حالة في الضفة الغربية، شملت 1600 طفل، و595 امرأة، و202 صحفي، و360 طبيباً. ومع ذلك، فإن الرقم الرسمي الذي أعلنته دائرة السجون الإسرائيلية في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 هو 9,250 معتقلاً، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يشمل المحتجزين في معسكرات عسكرية تابعة للجيش، حيث تكون ظروف الاحتجاز خارج نطاق الرقابة. وترافقت هذه الحملات مع مداهمات ليلية عنيفة، وتنكيل بالأهالي، وتخريب للممتلكات، وتحقيقات ميدانية مهينة.

ج. التهجير القسري وتدمير المخيمات

وسشن الجيش الإسرائيلي عدواناً عسكرياً على شمال الضفة الغربية منذ يناير/كانون الثاني 2025، مما أدى إلى تهجير قسري لأكثر من 50 ألف فلسطيني من جنين وطولكرم ومخيم نور شمس. وقد صرح مدير شؤون الأونروا،

---

[9] باقتحام إسرائيلي.. مقتل فلسطينية وجنينها في مخيم نور شمس بالضفة، وكالة الأناضول، 9 فبراير 2025
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-/3476359

رولاند فريدريك، بأن تدمير البنية التحتية وعنف المستوطنين "يمهّدان الطريق أمام مزيد من الضم الإسرائيلي".[10] وقد أبلغت السلطات الإسرائيلية الجانب الفلسطيني بقرارها تمديد العمليات العسكرية حتى يناير/كانون الثاني 2026.

د. منظومة سرقة الأراضي وتكريس الأبارتهايد

واستخدمت سلطات الاحتلال خلال العام منظومة متكاملة لنهب الأراضي وتكريس نظام الفصل العنصري، تشمل الآليات التالية:

- عمليات الهدم: هدمت سلطات الاحتلال 3,679 منشأة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، وفقاً لبيانات مكتب (OCHA).
- التوسع الاستيطاني: وافق "الكابينيت" الإسرائيلي على إقامة 22 مستوطنة جديدة، وصادق على بناء آلاف الوحدات الاستعمارية. منذ 7 أكتوبر 2023، درست جهات التخطيط التابعة للاحتلال 355 مخططًا هيكليًا لبناء ما مجموعه 37,415 وحدة استعمارية على مساحة قدرها 38,551 دونمًا. وقد تم المصادقة على 18,801 وحدة من هذه المخططات، بينما تم إيداع مخططات لـ 18,614 وحدة استعمارية جديدة.[11].
- البؤر الاستيطانية: أقام المستوطنون، بتوجيه رسمي، 114 بؤرة استيطانية جديدة بعد حرب غزة.
- الاستيطان الرعوي: استُخدمت مزارع المواشي كأداة للاستيلاء على مساحات شاسعة تقدر بـ786 ألف دونم،[12] بتمويل مباشر من وزارة الزراعة الإسرائيلية. وقد أدت الهجمات المرتبطة بهذه البؤر إلى التهجير القسري لـ 33 تجمعاً بدوياً تضم 2,853 فرداً.
- عنف المستوطنين: منذ أكتوبر 2023، نُفذ 38,359 اعتداءً من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين، منها 7,154 على يد المستوطنين مباشرة. وأسفرت هذه الهجمات عن حرق 48,728 شجرة مثمرة، بينما أدى العنف المتصاعد إلى مقتل 33 فلسطينياً خلال عامين.

يتم تكريس هذا الواقع عبر شبكة من 916 حاجزاً عسكرياً ونظام مراقبة رقمي يُعرف باسم "الذئب الأحمر" (Red Wolf)، مما يحول حياة الفلسطينيين إلى جحيم يومي ويؤسس لنظام فصل عنصري مكتمل الأركان[13].

3- انتهاك كرامة الإنسان: المعتقلون وجثامين الشهداء

تجاوزت سياسات الاحتلال الإسرائيلي انتهاك الحقوق الأساسية لتصل إلى محاولة محو الكرامة الإنسانية ذاتها، وذلك عبر ممارسة التعذيب الممنهج داخل السجون، وانتهاك حرمة الموتى واحتجاز جثامينهم كورقة مساومة.

1- ظروف الاعتقال القمعية والمميتة

يعيش آلاف المعتقلين الفلسطينيين في ظروف قمعية ومميتة داخل السجون الإسرائيلية، حيث يتعرضون لسياسات التجويع والإهمال الطبي المتعمد والتعذيب الجسدي والنفسي. وقد أدت هذه الظروف إلى مقتل 79 معتقلاً داخل السجون، منهم 46 من قطاع غزة.

---

[10] في شمال الضفة الغربية المحتلة لا تزال عمليات التدمير والنزوح القسري مستمرة، حساب الأونروا على منصة إكس https://x.com/UNRWAarabic/status/1980879986576773253

[11] مقاومة الجدار والاستيطان: الاحتلال سيدرس بناء 2006 وحدة استعمارية جديدة، هيئة فلسطينية حكومية، 1 نوفمبر

[12] وفق ما كشفته منظمتا "السلام الآن" و"كرم نابوت" الاسرائيليتين، للاستزادة يمكن مراجعة تقرير الجزيرة نت هنا

[13] أوقفوا الفصل العنصري (أبارتهايد) الرقمي في فلسطين، منظمة العفو الدولية

في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تم تحرير 1,968 أسيراً من سجون الاحتلال. أحدهم، الأسير ناجي الجعفراوي، وصف ظروف احتجازه قائلاً: «مهما تكلمت لن أصف كل شيء، بقينا مئة يوم مكبلي الأيدي والأرجل، معصوبي الأعين، لا نُسمح بدخول الخلاء إلا مرة كل يومين».

تُعد هذه الممارسات خرقاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وخصوصاً المواد (27، 32، 33) التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة.

2- انتهاك كرامة الموتى واحتجاز الجثامين

تواصل إسرائيل سياستها الممنهجة في احتجاز جثامين الشهداء وانتهاك كرامة الموتى. فبين أكتوبر ونوفمبر 2025، تسلمت الجهات الفلسطينية 315 جثماناً،[14] أظهرت المعاينة الطبية تعرضها لجرائم حرب، بما في ذلك آثار تعذيب، وأعيرة نارية عن قرب، وسرقة أعضاء، ودهس بالجرافات. وبسبب التشويه المتعمد، لم يتم التعرف إلا على هوية 91 جثماناً فقط.

تستخدم إسرائيل الجثامين كورقة مساومة، وتحتجز ما لا يقل عن 479 جثماناً في مقابر الأرقام السرية، بينما تشير تقديرات حقوقية إلى أن العدد الحقيقي قد يتجاوز 1,500 جثمان محتجز في مواقع سرية كمعسكر "سدي تيمان".

لقد امتد الهجوم من الانتهاكات الجسدية والمادية إلى محاولة طمس الحقيقة ومنع نقلها، وهو ما يبرز في الهجوم الممنهج على حرية الصحافة.

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير والإعلام

لم يكن استهداف الصحفيين وقمع حرية الإعلام في فلسطين مجرد حوادث عرضية، بل سياسة إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى منع توثيق جرائم الحرب، وعزل الفلسطينيين عن العالم الخارجي، وإسكات كل الأصوات التي تنقل الحقيقة من الميدان.

1- إبادة الصحفيين في قطاع غزة

شنت سلطات الاحتلال حملة إبادة ممنهجة ضد الصحفيين في غزة، حيث قتلت 252 صحفياً منذ أكتوبر 2023، منهم 59 صحفياً في عام 2025 وحده. وقد تم استهدافهم بشكل مباشر في منازلهم وخيام النزوح وحتى داخل المستشفيات، مع استمرار منع دخول الصحفيين الأجانب إلى القطاع[15]. وثقت المنظمة سبع مجازر على الأقل ضد الصحفيين الفلسطينيين منذ استئناف الحرب في مارس/آذار 2025، بالإضافة إلى هجمات أخرى على المنازل والمدنيين، ومن نماذج المجازر المروعة:

- في أغسطس/آب2025: قصف الاختلال خيمة الصحفيين في ساحة مستشفى الشفاء، مما أدى إلى مقتل مراسل الجزيرة أنس الشريف وآخرين.
وبعد أيام استهدف قصف الاحتلال مستشفى ناصر الطبي وقتل خمسة صحفيين، بينهم مراسلة إندبندنت عربية مريم أبو دقة.
- في مايو/أيار 2025: قتل الصحفي أحمد الزيناتي مع زوجته وأطفاله في خيمتهم.

[14] بيان لوزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، 10 نوفمبر 2025
[15] عامان من الإبادة الإعلامية (تقرير شامل) نقابة الصحفيين الفلسطينيين 5 أكتوبر 2025
https://pjs.ps/ar/page-3425.html

- في ابريل/نيسان2025: قتلت الصحفية إسلام مقداد وطفلها الرضيع في قصف لمنزلها.

تأتي هذه الهجمات في سياق سياسة إسرائيلية ممنهجة لمنع نقل الحقيقة وقطع التواصل بين غزة والعالم الخارجي. هذه الهجمات تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الذي يوفر حماية خاصة للصحفيين في مناطق النزاع.

2- قمع الصحافة في الضفة الغربية

في الضفة الغربية، بلغت الانتهاكات ضد الصحفيين 558 حالة في عام 2025، ارتكبت قوات الاحتلال والمستوطنون 523 منها. شملت هذه الانتهاكات ما يلي[16]:

- الاعتداء بالضرب وإطلاق الرصاص الحي.
- إرهاب المستوطنين والهجمات المباشرة.
- الاعتقال والاحتجاز التعسفي.
- اقتحام المنازل ومصادرة المعدات الصحفية.
- المنع من التغطية والتحقيق في الأحداث الميدانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأجهزة الفلسطينية كانت مسؤولة عن 35 حالة انتهاك، شملت الاستدعاء والتوقيف وعرقلة التغطية.

إن سياسة القمع لم تقتصر على الأحياء، بل امتدت لتشمل انتهاك كرامة المعتقلين في السجون وحتى حرمة الموتى، وهو ما سيتناوله القسم الأخير.

[16] وفق تحليل التقارير الشهرية للمركز الفلسطيني للتنمية الإعلامية، مدى.

خاتمة:

شهد عام 2025 شهد ترسيخاً لسياسات إسرائيلية ممنهجة وواسعة النطاق تنتهك القانون الدولي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. إن الممارسات الموثقة، من القتل العمد والتجويع في غزة إلى الضم الزاحف والفصل العنصري في الضفة، ترقى في كثير من جوانبها إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية. إن ثقافة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها الاحتلال الإسرائيلي هي المحرك الأساسي لاستمرار هذه الجرائم، مما يضع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية للتحرك بشكل عاجل وفعال لضمان المساءلة وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.